

قرار محكمة النقض

رقم 4/91

الصادور بتاريخ 27 يناير 2021

في الملف الجنحي رقم 2019/4/6/17066

تزوير - خبيرة خطية - أثرها.

لما كان تزوير الأوراق هو تغيير الحقيقة فيها بسوء نية تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا متى وقع في محرر بإحدى الوسائل المنصوص عليها في القانون، فإنه بالرجوع إلى وثائق الملف ومستنداته يتبين أن المطلوبة في النقض اعترفت بأن التوقيع المضمن بالعقد هو توقيعها وأن الخبرة الخطية المنجزة على سجل تصحيح الإمضاءات أثبتت بأن الكتابة المتعلقة بالبيانات المضمنة به تخصها كذلك، وأن التوقيع المنسوب لوالد الطرف المدني لا يخصه، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيها لم تتعرض لهذه المعطيات والقائع رغم أهميتها فجاء قرارها ناقص التعليل المتزل متزلة انعدامه ويعرض ما قضت به للنقض والإبطال.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف (م.أ.ف) بصفته مطالبا بالحق المدني بمقتضى تصريحين أفضى بهما الأول بتاريخ 2019/05/08 والثاني بتاريخ 2019/5/09 بواسطة الأستاذ (م.أ.ب) أمام كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بفاس، والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنايات الاستئنافية بها بتاريخ 2019/5/07 في القضية عدد 2019/2611/105 القاضي بتأييد القرار المستأنف فيما قضى به في الدعوى المدنية التابعة من عدم الاختصاص للبت فيها تبعا للحكم بالبراءة في الدعوى العمومية.

إن محكمة النقض/

بعد أن تلا المستشار السيد نور الدين داحن التقرير المكلف به في القضية.

وبعد الإنصات إلى المحامي العام السيد محمد مفراض في مستنتاجاته.

وبعد المداولة طبقا للقانون.

وبعد الإطلاع على المذكرة المدلى بها من لدن الطاعن بإمضاء الأستاذ (م.أ.ب) المحامي بهيئة فاس المقبول لدى محكمة النقض.

في شأن وسيلة النقض المثارة من طرف الوكيل العام للملك بفاس في الملف عدد: 2019/4/6/17067 والتي تبنتها محكمة النقض، طالما لم يكن ممكنا تجزئة القرار المطعون فيه لارتباط

الدعوى المدنية بالدعوى العمومية والمتخذة من نقصان التعليل المتزل متزلة انعدامه، ذلك أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عللت ما قضت به من براءة المتهم (س.و) بأن دورها اقتصر على المصادقة على الوثيقة فقط باعتبار أن التأكد من هوية الأطراف هي مسؤولية موظف آخر، والحال أن المحكمة المذكورة لم تتطرق للتعليل الواقعي والقانوني للجريمة، فالمطلوبة في النقض اعترفت بأن التوقيع الوارد على العقد العرفي هو توقيعها بصفتها ضابطة للحالة المدنية، وأن الخبرة المنجزة على سجل تصحيح الإماءات أكدت أن الكتابة المضمنة به تخص المعنية بالأمر وأن التوقيع الوارد بنفس السجل والمنسوب لوالد الطرف المدني غير صادر عنه، مما يؤكد زورية التوقيع وأن سوء نية المطلوبة تبرز من خلال علمها بزورية التوقيع ما دام أنها مسؤولة عن التأكد من هوية الأطراف موضوع العقد، والمحكمة بعدم مناقشتها لهذه المعطيات يكون قرارها قد جاء ناقص التعليل المتزل متزلة انعدامه ومعرضا للنقض والإبطال.

بناء على مقتضيات المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية؛

حيث إنه بمقتضى الفقرة الثامنة من المادة الأولى والفقرة الثالثة من المادة الثانية المذكورتين، يجب أن يكون كل حكم أو قرار أو أمر معلن تعليلا كافيا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وأن نقصان التعليل يتزل متزلة انعدامه.

وحيث إنه لما كان تزوير الأوراق هو تغيير الحقيقة فيها بسوء نية تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا متى وقع في محرر بإحدى الوسائل المنصوص عليها في القانون، فإنه بالرجوع إلى وثائق الملف ومستنداته يتبين أن المطلوبة في النقض اعترفت بأن التوقيع المضمن بالعقد هو توقيعها وأن الخبرة الخطية المنجزة على سجل تصحيح الإماءات أثبتت بأن الكتابة المتعلقة بالبيانات المضمنة به تخصها كذلك وأن التوقيع المنسوب لوالد الطرف المدني لا يخصه، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيها لم تتعرض لهذه المعطيات والوقائع رغم أهميتها فجاء قرارها ناقص التعليل المتزل متزلة انعدامه ويعرض ما قضت به للنقض والإبطال.

لهذه الأسباب

قضت بنقض وإبطال القرار الصادر عن غرفة الجنايات الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بفاس بتاريخ 2019/05/07 في القضية ذات العدد: 2019/2611/105، وبإحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها طبقا للقانون وهي مؤلفة من هيئة أخرى وحكمت على صاحبه بالصائر وإرجاع المبلغ المودع لمودعه بعد استخلاص المصاريف القضائية.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة مترتبة من السادة: حميد الوالي رئيسا والمستشارين: نور الدين داحن مقررا وعبد الوحيد الحجوي ومصطفى صبان وبشرى اليوسفي وبمحضر المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة حفيظة الغراس.